

Distr.: General
4 May 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2022

23 تموز/يوليه 2021 - 22 تموز/يوليه 2022

البند 5 (ب) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى بشأن إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة
مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل
لخطة التنمية المستدامة لعام 2030: الحوار الرفيع المستوى
بشأن السياسات، بما في ذلك الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية
المتصلة بموضوع المجلس والأثر الطويل الأجل للاتجاهات الحالية

إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقرير الأمين العام

موجز

يعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مأساة إنسانية، إذ تسبَّب في وفاة أكثر من 6 ملايين شخص على الصعيد العالمي وأدى إلى شل حركة الاقتصاد وتعطيل حياة الناس لفترات طويلة في أنحاء كثيرة من العالم. ولكي يتسنى أن تصبح مبادرة إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 مستدامة، على البلدان أن تتجنب العودة إلى أنماط وأنشطة الاستثمار الماضية "بأساليب العمل المعتادة" وأن تتجه نحو إضفاء مزيد من الإنصاف الاجتماعي والاستدامة البيئية على اقتصاداتها. ولذلك، لا بد أن تنتهج البلدان استراتيجية للتعافي من الجائحة على نحو أكثر شمولاً واستدامة وإدخال إصلاحات محدثة للتحوّل تؤدي إلى تحسين الصحة والحماية الاجتماعية وغير ذلك من النُظم، علاوة على الحوكمة الدولية والتعاون المتعدد الأطراف. ومما سينفرد بأهميته أيضاً تسريع وتيرة عملية فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، بما في ذلك خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن ثم، فإن مبادرة إعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة والنهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هو أمران مترابطان لا انفصام بينهما.



الرجاء إعادة استعمال الورق

310522 240522 22-06662 (A)



فالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030 يمكن أن يمثل الإطار الشامل للتعافي وإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 خلال عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة في نسخته الحالية. وينبغي أن ينصب الاهتمام بوجه خاص في عملية إعادة البناء بشكل أفضل على اعتماد سياسات تؤدي إلى إحداث تحول جذري صوب تحقيق التنمية المستدامة؛ والقضاء على الفقر والجوع؛ وكبح أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين؛ وبناء القدرة على الصمود؛ واتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة لمواجهة تغير المناخ، مع وقف أوجه فقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي. والقصد من هذا التقرير المتعلق بالموضوع السنوي لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 أن يستتير به الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المقرر عقدها في تموز/يوليه 2022، وأن يستكمل تقرير الأمين العام المعنون "الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية الطويلة الأمد: الآثار التي تمس تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (E/2022/58). وقد تستتير به أيضا دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022.

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير الاستراتيجيات التي يمكن أن تنتظر البلدان في اعتمادها بهدف إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾. ويتضمن التقرير تحليلات وتوصيات سياسية يُستترشد بها في المناقشات التي ستجري في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022. وقد استفاد من المساهمات الفنية التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها، ويكمله التقرير المعنون "الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية الطويلة الأمد: الآثار التي تمس تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (E/2022/58).

2 - وتُعد جائحة كوفيد-19 مأساة إنسانية، إذ تسبب في وفاة أكثر من 6 ملايين شخص على الصعيد العالمي وأدت إلى شل حركة الاقتصاد وتعطيل حياة الناس لفترات طويلة في أنحاء كثيرة من العالم. كما أدت الجائحة وتدابير الاحتواء الرامية إلى السيطرة عليها إلى إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي إلى حد كبير، وتزايد البطالة، وارتفاع الفقر والجوع، وتسببت في آثار ضارة أخرى على النساء والأطفال في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الكفاح من أجل وقف انتشار جائحة كوفيد-19 لم ينته بعد: ففي الأسبوع الممتد من 28 آذار/مارس إلى 3 نيسان/أبريل 2022، أفادت منظمة الصحة العالمية بتسجيل 9 ملايين حالة إصابة جديدة بالفيروس و 26 000 حالة وفاة جديدة على الصعيد العالمي.

3 - ويتوقف الانتعاش الاقتصادي العالمي من آثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق توازن دقيق بالنظر إلى عدم تكافؤ وتيرة التطعيمات المضادة للفيروس، واحتمال ظهور موجات جديدة منه، والتحديات التي يطرحها سوق العمل، واستمرار المعوقات في جانب العرض، وأوجه الإجهاد الناجمة عن التضخم، وتضاؤل الدعم المالي، والتحديات التي تعترض النظام المتعدد الأطراف. وقد كان إجمالي الناتج العالمي في عام 2021 أعلى مما كان عليه في عام 2019 بنسبة 1,9 في المائة، وإن ظل دون مستوى الناتج العالمي المتوقع قبل الجائحة بنسبة 3,3 في المائة. وبعد توسّع الاقتصاد العالمي بنسبة 5,5 في المائة في عام 2021، فقد كان من المتوقع، قبل نشوب النزاع في أوكرانيا، أن يسجل نموًا بنسبة 4,1 في المائة في عام 2022 ونسبة 3,5 في المائة في عام 2023⁽²⁾. غير أن الآثار السلبية غير المباشرة المترتبة على الأزمة الأوكرانية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الاتحاد الروسي قد تؤدي إلى انخفاض الناتج العالمي في عام 2022 بنسبة 0,8 في المائة، وفقاً للتقديرات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك تباطأت وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي إلى حد كبير.

4 - وقد انطوت أرقام النمو الكلية على أوجه تباين في الآفاق الاقتصادية على نطاق جميع البلدان. فالعديد من البلدان النامية تواجه تحديات جسيمة في إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 بسبب انخفاض معدلات التطعيم فيها، وزيادة محدودة سبل حصولها على الموارد المالية، مما يؤدي إلى اعتماد سياسات مالية ونقدية أكثر تشدداً، واستمرار الآثار الطويلة الأمد الناجمة عن الجائحة بمستويات أشد.

(1) يُقدّم هذا التقرير وفقاً للولاية التي أصدرتها الجمعية العامة في القرارات 16/61 و 305/72 و 298/74 و 290/75 ألف المتعلقة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمشياً مع قرار الجمعية العامة 290/75 بآء المتعلق باستعراض تنفيذ قراري الجمعية العامة 290/67 بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية و 299/70 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي.

(2) *World Economic Situation and Prospects* (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

وقد ورد في تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن القيمة التراكمية للخسائر في الدخل على الصعيد العالمي في الفترة 2020-2021 بلغت حوالي 10 تريليونات دولار، تمثل الدول النامية، باستثناء الصين، أكثر من 3 تريليونات دولار من ذلك المبلغ⁽³⁾.

5 - وتشير البيانات المستقاة من تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2022/55) أن سنوات من التقدم المحرز في التنمية، إن لم تكن عقوداً، قد توقفت أو عكس مسارها. ففي عام 2020، وقّع 93 مليون شخص إضافيين مجدداً في براثن الفقر المدقع، وأصبح من بلغ عددهم 161 مليون شخص إضافيين يعانون الجوع المزمن مقارنةً بعام 2019. وأصبحت النظم الصحية العالمية مثقلة بالطلب على خدماتها، وتعطل العديد من الخدمات الصحية الأساسية، مما شكّل تهديدات صحية كبيرة وأدى إلى تقويض سنوات من التقدم المحرز في مكافحة سائر الأمراض الفتاكة. وتغيّب ملايين الأطفال عن الدراسة لفترات طويلة، وانخفض مستوى إتقان القراءة ومجالات أخرى من التعلم الأكاديمي لدى أكثر من 100 مليون طفل آخرين. كما تأثرت النساء على نحو غير متناسب بالتداعيات الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، حيث واجهن صعاب كبيرة بسبب فقدان الوظائف وزيادة أعباء العمل في مجال الرعاية غير المدفوع الأجر.

6 - وما زالت العمالة أقل بكثير من مستوى ما كانت عليه قبل الجائحة. فسرعة إيجاد فرص العمل لم تعوّض عموماً فقدان الوظائف. غير أن هذا المشهد يختلف باختلاف المناطق: فرغم أن أسواق العمل في البلدان المتقدمة النمو تشهدا تحسناً تدريجياً مع تسارع وتيرة الانتعاش الاقتصادي فيها، يظل نمو قطاع العمالة في البلدان النامية هزئياً في خضم انخفاض معدلات التلقيح ومحدودية الإنفاق التحفيزي. ولذلك فإن من المرجح أن تظل عودة أداء سوق العمل إلى ما كان عليه قبل الجائحة بعيدة المنال بالنسبة للكثير من أنحاء العالم في السنوات المقبلة. ففي عام 2022، تشير التقديرات إلى أن ساعات العمل على مستوى العالم ستقل بنسبة 2 في المائة تقريباً من مستواها ما قبل الجائحة عند تعديلها وفقاً للنمو السكاني، وهو ما يعادل عجزاً يبلغ حوالي 52 مليون وظيفة محسوبة بمكافئ الدوام الكامل⁽⁴⁾.

7 - وقد أدت الآثار الضارة للجائحة على النمو والعمالة إلى انتكاسات كبيرة في جهود الحد من الفقر على الصعيد العالمي، مما خلّف تراجعاً كبيراً في التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بما يُقدَّر بنحو 100 مليون شخص بسبب جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع أن يظل ذلك العدد أكبر بكثير من مستوياته قبل الجائحة، وبالأخص في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما ارتفع الجوع (الهدف 2) إلى حد كبير بسبب جائحة كوفيد-19، حيث بلغ عدد من يُقدَّر أنهم يعانون نقص الاستهلاك الغذائي 870 مليون نسمة في أوائل عام 2022، مقارنة مع 690 مليون نسمة في عام 2019 فيما يعاني 16 بلداً

(3) تقرير التجارة والتنمية لعام 2021: من التعافي إلى المرونة - البعد الإنمائي (Trade and Development Report 2021: From Recovery to Resilience - The Development Dimension) (منشور الأمم المتحدة، 2021).

(4) International Labour Organization, World Employment and Social Outlook: Trends 2022 (Geneva, 2022)

من الجوع بمستويات عالية جداً⁽⁵⁾. وقد أصاب هذا الحرمان الأطفال والشباب والنساء وكبار السن، علاوةً على أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية الضعيفة، التي تكبدت أشد الأضرار.

8 - وأثّرت جائحة كوفيد-19 أيضاً على التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بتفاقم الفجوة بين الجنسين، خاصة في البلدان النامية، حيث شهدت النساء انخفاضاً حاداً في العمالة ومشاركة القوة العاملة مقارنة بالرجال⁽⁶⁾. وتتحمل النساء بأعداد كثيرة، ولا سيما اللاتي لديهن أطفال صغار، أعباء إضافية تتعلق بعملهن في مجال الرعاية ويواجهن حواجز كبيرة تحول دون ولوجهن سوق العمل من جديد.

9 - وفرضت الجائحة تكاليف باهظة على الطلاب في جميع أنحاء العالم بسبب إغلاق المدارس. وقد تضرر الطلاب في البلدان النامية من ذلك بشدة خاصة. فالتقديرات تشير إلى أن أكثر من 50 مليون متعلم في جميع أنحاء العالم قد تضرروا من إغلاق المدارس، بتكلفة قدرها 17 تريليون دولار من خسائر في مجال التعلم، وتدني الإنتاجية، واضطراب سوق العمالة⁽⁷⁾. وكانت الأسر التي تعاني أشد أشكال الضعف في ظل انعدام أو تضاؤل إمكانية حصولها على خدمات الإنترنت، خاصة في المناطق الريفية من البلدان النامية، أكثر تضرراً من آثار إغلاق المدارس. كما أن الجائحة عرّضت ما يُقدر بنحو 10 ملايين فتاة لخطر الانقطاع عن الدراسة خلال هذا العقد، وهو ما يهدد التقدم نحو تحقيق هدف المساواة بين الجنسين⁽⁸⁾.

10 - ومنذ ذلك الحين، تبدد الانخفاض المؤقت الذي سُجل في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مدى عام 2020. فقد انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم بنسبة 5,8 في المائة في عام 2020 - وهي أكبر نسبة انخفاض على الإطلاق⁽⁹⁾. واستمر انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن الطلب على الطاقة في عام 2020 حيث أدت الجائحة إلى تدني الطلب على النفط والفحم إلى حد أكبر من الطلب على غيرهما من مصادر الطاقة وازداد استخدام مصادر الطاقة المتجددة. غير أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة ازدادت على الصعيد العالمي في عام 2021 بنسبة 4,8 في المائة مع انتعاش الطلب على الفحم والنفط بالنشاط الاقتصادي. وكانت تلك أكبر زيادة منفردة تُسجل منذ الانتعاش الاقتصادي ذي الانبعاثات الكربونية الكثيفة من الأزمة المالية العالمية قبل أكثر من عقد من الزمن، لتظل نسبة الانبعاثات على الصعيد العالمي في عام 2021 أقل من مستوى ذروتها في عام 2019 بنسبة 1,2 في المائة.

11 - وقد اتضحت بالفعل الآثار العالمية المترتبة على النزاع في أوكرانيا، بما في ذلك التحديات الإنسانية الناجمة عن تشرد الملايين من الأشخاص، سواء داخلياً أو بصفتهم لاجئين. فقد ألقت تلك الحرب بضغوط إضافية على جهود تعافي البلدان النامية في مرحلة ما بعد الجائحة التي كانت أصلاً في وضع غير مؤات إلى حد كبير. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى خفض توقعات النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم،

(5) برنامج الأغذية العالمي، خريطة المناطق التي تعاني الجوع، مع أحدث المستجدات (Hunger Map Live). متاحة على الرابط: <https://hungermap.wfp.org/> (اطّلع عليه في 12 أيار/مايو 2022).

(6) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: أثر جائحة كوفيد-19 على النساء"، 9 نيسان/أبريل 2020.

(7) صندوق النقد الدولي، "Group of 20 surveillance note"، شباط/فبراير 2022.

(8) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والبنك الدولي، حالة التعليم في العالم: من الأزمة إلى التعافي (The State of the Global Education Crisis: A Path to Recovery (New York, Paris, Washington, D.C., 2021)).

(9) International Energy Agency, *Global Energy Review 2021: Assessing the Effects of Economic Recoveries on Global Energy Demand and CO2 Emissions in 2021* (Paris, 2021).

مما قد يزيد من تفاقم أعباء ديون العديد من البلدان النامية. وتتمثل إحدى القنوات الرئيسية التي ستظهر من خلالها هذه التداعيات في العالم في الزيادات الحادة في أسعار الوقود والأغذية والأسمدة وبعض الفلزات والمعادن. وستمس هذه الزيادات في أسعار الطاقة والأغذية على نحو غير متناسب بالبلدان المستوردة، وكذلك الفقراء في جميع البلدان. والنقص العالمي في إمدادات القمح والحبوب الخشنة والأسمدة والنفط الخام وارتفاع أسعارها المرتبط بذلك النقص سيؤدي ليس إلى تدهور ظروف الاقتصاد الكلي فحسب، بل أيضا غير ذلك من مؤشرات التنمية، ولا سيما المؤشرات المتعلقة بالفقر والأمن الغذائي.

ثانيا - إعادة البناء بشكل أفضل من خلال التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

12 - وُضع أساس هام للتعافي المستدام من الجائحة في شكل لقاءات مأمونة وناجعة، تم تطويرها في وقت قياسي. فإمكانية الحصول على هذه اللقاءات في جميع أنحاء العالم يتيح أفضل أمل للتخفيف من حدة الجائحة، وإنقاذ الأرواح، وضمان انتعاش اقتصادي عالمي. غير أن الفيروس ينتقل بسرعة أكبر من وتيرة إنتاج وتوزيع اللقاءات في العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وقد حددت منظمة الصحة العالمية الهدف المتمثل في تطعيم 70 في المائة من سكان العالم بحلول منتصف عام 2022. ومما يشكّل ضرورة لا غنى عنها أن تنقسم الشركات المصنّعة للقاءات تكنولوجياتها وخبرتها الفنية مع البلدان النامية.

13 - وقد كانت البلدان التي أحرزت مزيدا من التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في وضع أفضل من غيرها في التعامل مع الجائحة، ولا سيما في مرحلتها المبكرة. فعلى سبيل المثال، كانت البلدان التي توصّلت إلى توسيع نطاق إمكانية الحصول على المياه النظيفة (الهدف 6)، وتخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة (الهدف 11)، وتخفيض انتشار الاعتلالات القائمة من قبل مثل الأمراض غير السارية (الهدف 3) في وضع أفضل من غيرها للتخفيف من حدة المخاطر التي تشكّلها جائحة كوفيد-19، ولا سيما في الفترة السابقة لتوافر اللقاءات والعلاجات. كما أن التقدم المحرز في الماضي في نظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع (الهدفان 1 و 8)، وتوفير نظم قوية للرعاية الصحية الشاملة (الهدف 3)، وهيئة مؤسسات عامة فعالة (الهدف 16)، علاوة على انتشار الهواتف الذكية والإنترنت (الهدف 9)، أسهمت كلها في اتخاذ تدابير احتواء حققت قدرا أكبر من النجاح.

14 - ويظهر تحليل حديث للإنفاق التحفيزي للاستجابة لجائحة كوفيد-19 في 30 بلدا أن نسبة أكبر من هذه الميزانيات وُجّهت للنفقات المرتبطة بالبيئة مقارنة بما كان الوضع عليه في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008. وإذ تعكف البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة وتعيد تنشيط جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيكون من المهم الاستفادة من تلك التدابير الطارئة بدلاً من الارتداد إلى الوضع الذي كان سائدا قبل كوفيد-19. ويشمل ذلك دعم البلدان النامية في تعزيز نظمها المتعلقة بالحماية الاجتماعية. فنظم الحماية الاجتماعية التي تكون مصممة تصميما جيدا وتنفذ بإحكام تتطوي على أهمية خاصة لأنها تؤدي إلى الحد من أوجه عدم المساواة، وبناء القدرة على الصمود، وإنهاء حلقة الفقر المتوارث بين الأجيال.

15 - وسيتوقف البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 عموماً على التقليل إلى أدنى حد من حدوث مزيد من الأضرار الناجمة عن الجائحة، وبدء التعجيل بالتعافي من الأضرار المتكبّدة، واستبقاء التغييرات

الإيجابية التي أدخلت على منظومات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والمؤسسات العامة أثناء الجائحة ومواصلة الاستفادة من تلك التغييرات، وضمان أن تسهم مسارات التعافي في التعجيل بإحداث التحولات اللازمة لتعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بكوكب الأرض، ومن ثم التصدي للأثار البيئية السلبية وإعادة تنشيط الزخم نحو تحقيق التنمية المستدامة بشكل أعم.

16 - ولكي يتسنى أن تصبح مبادرة إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 مستدامة، على البلدان أن تتجنب العودة إلى أنماط وأنشطة الاستثمار الماضية "بأساليب العمل المعتادة" وأن تتجه نحو إضفاء مزيد من الإنصاف الاجتماعي والاستدامة البيئية على اقتصاداتها. ولذلك فلا بد من كفالة أن تعيد البلدان البناء بشكل أفضل باتباع استراتيجية للتعافي من الجائحة تكون أكثر مراعاةً للبيئة وعلى نحو أكثر شمولاً واستدامةً. ويجب أن تشجع التدابير الاقتصادية الاستثمارات والتغييرات السلوكية التي يكون من شأنها أن تؤدي إلى التقليل من خطر الصدمات المقبلة، مع زيادة قدرة البلدان على الصمود في مواجهتها في حالة وقوعها. فحالات الطوارئ البيئية العالمية، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، من شأنها أن تفرز تكاليف اقتصادية واجتماعية أعلى بكثير وأطول أمداً.

17 - ومن ثم، فإن مبادرة إعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة والنهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هو أمران مترابطان لا انفصام بينهما. فالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030 يمكن أن يمثل الإطار الشامل للتعافي من جائحة كوفيد-19 خلال عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة في نسخته الحالية. ورغم أن جائحة كوفيد-19 أحدثت عقبات كبيرة تعترض التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، فإن الالتزام بإعادة البناء بشكل أفضل باستخدام الأهداف كخريطة طريق مشتركة يمكن أن يساعد في وضع العالم على الطريق نحو النجاح.

18 - واستشرافاً للمستقبل، فإن لدى البلدان، سواء فرادى أو مجتمعة، فرصة تاريخية لإنهاء الجائحة ووضع العالم على مسار يقودها نحو التنمية المستدامة وذلك بصياغة استراتيجية تعترف بالصعوبات المتعددة القائمة بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وتعالج هذه الصعوبات. وسيطلب اغتنام هذه الفرصة إجراء تعديلات كبيرة في أساليب تقرير السياسات والطريقة التي تنتهجها المجتمعات في الانتاج والاستهلاك وتقاسم المنافع والمخاطر. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة.

ألف - بناء اقتصاد يكون شاملاً للجميع وقادراً على الصمود ومستداماً من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

19 - إن تباطؤ وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي، كما ذكر أعلاه، يعزز أهمية أن ينصب تركيز الحكومات على الحد من تفاوت الدخل في المجتمع (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة) كاستراتيجية ليس فقط لإحراز التقدم نحو تحقيق الهدفين المتعلقين بالفقر (الهدف 1) والجوع (الهدف 2) وغير ذلك من الحرمان المادي، بل العديد من الأهداف الأخرى. فتحقيق انخفاض في تفاوت الدخل يمكن أن يشكل عاملاً قوياً من العوامل المحركة للحد من الفقر، ويمكن، إذا اقترن بنمو اقتصادي متين، أن يحدث نتائج بالغة الأهمية، إن لم تكن مدهشة، للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تخفيض المتوسط السنوي في تفاوت الدخل في البلدان النامية بنسبة 2 في المائة من عام 2022 إلى عام 2030، إلى جانب متوسط معدل نمو سنوي بنسبة 4,2 في المائة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حسب توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلى خفض عدد الفقراء في العالم بنحو

200 مليون نسمة بحلول عام 2030⁽¹⁰⁾. وبالتالي يمكن أن يكون الحد من تفاوت الدخل أحد العوامل الرئيسية المحركة للقضاء على الفقر المدقع وتحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

20 - وتتطوي استخدام الفوائد الاقتصادية لسد الفجوة الجنسانية في معدل المشاركة في القوة العاملة على أهمية كبيرة أيضاً. فعلى الصعيد العالمي، توجد فجوة مقدارها 20 نقطة مئوية بين معدلات المشاركة في العمل بين الذكور والإناث، ترتفع إلى 31,2 نقطة مئوية في آسيا وتتنخفض إلى 8,7 في المائة في أمريكا الشمالية. وتقرض هذه الفجوة الكبيرة في معدلات مشاركة الرجال والنساء في القوة العاملة تكاليف اقتصادية باهظة على البلدان المعنية. فالتقديرات تدل على أن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد من جراء الحرمان الاقتصادي للمرأة تتراوح بين 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات البلدان المتقدمة وأكثر من 30 في المائة في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽¹¹⁾. ويمكن اعتبار هذا المبلغ تكلفة الفرصة البديلة العالمية لتدني مشاركة المرأة في القوة العاملة.

21 - ويجب أيضاً أن تعكس التدابير الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل مسار أي ضرر بأفاق سوق عمل للشباب يكون قد حدث نتيجة للجائحة. وسيطلب هذا الأمر من الحكومات وضع أطر عمل ذات منحى تطوعي بشأن العمالة تستهدف الشباب والشبان. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تشهد منطقة أفريقيا زيادة في عدد سكانها الذين هم في ذروة سن العمل (25-64 عاماً) من 480 مليون نسمة في عام 2019 إلى 2,1 بليون نسمة بحلول عام 2100⁽¹²⁾. وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان التي تنسم بمثل هذا الوضع الديمغرافي أن تستثمر في مجال التعليم وفي رأس مالها البشري بشكل أعم وأن تعتمد سياسات اقتصادية ناجعة تمكّن السكان الذين هم في سن العمل والمتزايدة أعدادهم بسرعة من الحصول على عمالة منتجة. وسيطلب ذلك من البلدان النامية التي من المتوقع أن تصبح لديها فائض كبير في اليد العاملة أن تعتمد إصلاحات اقتصادية وهيكلية مُحَدثة للتحوّل تمكّنها من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيات الخضراء وبناء قدراتها الإنتاجية. وتتيح قدرة البلدان النامية على مواجهة هذا التحدي الديمغرافي وتقديم التوظيف المنتج للعدد الكبير من الشباب المُقبِلين على سوق العمل في العقود المقبلة فرصة كبيرة للتنمية ليس بالنسبة لتلك البلدان فحسب، بل للعالم بأسره أيضاً.

22 - ويعزز التحسن المستمر في مستويات تعليم القوة العاملة ومستويات مهاراتها في البلدان النامية ميزتها النسبية باعتبارها محاور رئيسية للإنتاج والسلاسل العالمية للقيمة بسبب فرص العمل التنافسية فيها في مجال الأجور. ومن الأهمية بمكان أن تزيد البلدان النامية التي من المتوقع أن يصبح لديها فائض كبير في اليد العاملة، ولا سيما الشباب، من استثماراتها في البنى التحتية البشرية والمادية كاستراتيجية للاستفادة من هذه النافذة الديمغرافية.

23 - ومن المهم أيضاً تشجيع ريادة الأعمال في أوساط الفئات المحرومة في المجتمع بغية تعزيز فرص العمل والتصدي للإقصاء الاجتماعي. ويجب أن تشمل إعادة البناء بشكل أفضل تقديم الدعم إلى الفئات

(10) الأمم المتحدة، "The critical role of income redistribution for poverty reduction: alternative scenarios"، الموجز السياساتي رقم 119، تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(11) Era Dabla-Norris and Kalpana Kochhar, "Closing the gender gap", *Finance and Development*, vol. 56, No. 1 (March 2019).

(12) *التوقعات السكانية في العالم لعام 2019* (منشور الأمم المتحدة، 2019).

المحرومة في المجتمع، مثل النساء وكبار السن والعاطلين عن العمل والأقليات العرقية والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة، على سبيل المثال، من أجل بدء وإدارة المؤسسات التجارية من خلال زيادة فرص الحصول على التدريب في مجالات التمويل والقيادة والإدارة وإقامة الشبكات.

24 - وتتيح الثورة الرقمية للبلدان النامية فرصة استثنائية لإضفاء مزيد من الفعالية على القطاعين العام والخاص من حيث التكلفة ومن الشفافية كعاملين من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي. ويتيح ظهور الثورة الرقمية للبلدان النامية فرصة لتجاوز مسار التحول الهيكلي التقليدي الذي يركز على التوسع السريع لقطاع تصنيع شديد التلوث إلى قطاع ذي بصمة بيئية أخف حدة والتركيز بشكل أكبر على تحقيق النمو في قطاع الخدمات، كإسناد العمليات الإدارية المتصلة بالشركة إلى جهات خارجية، والتجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية.

25 - ويتيح استخدام الموارد المخصصة للتعافي لتعزيز تسريع تطبيق التكنولوجيات الذكية والرقمية والدقيقة في القطاع الزراعي فرصة فريدة لتحسين إنتاجية المزارعين من أصحاب الملكيات الصغيرة في البلدان النامية وإحداث التحول الريفي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وللتصدي للحواز التي تعوق نشر هذه التكنولوجيات، من المهم الاستثمار في الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية في المناطق الريفية، وتهيئة جيل جديد من خدمات الإرشاد الزراعي، وجعل المنصات الرقمية يسيروا الاستعمال للمزارعين من أصحاب الملكيات الصغيرة، وتعزيز البنى التحتية للتجارة الإلكترونية الزراعية. كما أن تطبيق ممارسات الزراعة الدائرية التي تركز على استخدام الحد الأدنى من المدخلات الخارجية، وسد العجز في مجال المغذيات، وإصلاح التربة، والتقليل إلى أدنى حد من التأثير على البيئة، هي أمور تتناسب تماماً زراعة أصحاب الملكيات الصغيرة الكثيفة اليد العاملة وتسهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولاً ومراعية للاعتبارات الجنسانية في المناطق الريفية⁽¹³⁾.

باء - عدم ترك أي أحد خلف الركب بإنشاء نظم قوية وشاملة للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية

26 - يظهر تحليل لتجارب كوفيد-19 أن نظام الرعاية الصحية (الهدف 3) ونظام الحماية الاجتماعية (الهدفان 1 و 8) ثبت أنهما ينفردان بأهميتهما من بين جميع العوامل المحددة للأداء خلال جائحة كوفيد-19⁽¹⁴⁾. وستكون مبادرة إعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة متوقفة بشكل خاص على ما إذا كان باستطاعة البلدان الاستمرار في هذه التدابير الطارئة ومواصلة الاستفادة منها، مما يضع أساساً قوياً لتنشيط البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

27 - وتشكل الرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة والتكلفة الميسورة الأساس الذي يستند إليه الأفراد للانخراط في حياة منتجة ومرضية ويقوم عليه تمتع البلدان باقتصادات قوية. ويتسم ذلك أيضاً بأهمية محورية لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع، والحد من عدم المساواة، وبناء رأس المال البشري في المجتمع. ويمثل حصول جميع أفراد المجتمع على الرعاية الصحية الأولية ذات النوعية الجيدة والتكلفة الميسورة حجر الزاوية في توفير التغطية الصحية

(13) الأمم المتحدة، "الزراعة الدائرية من أجل التنمية المستدامة للمناطق الريفية"، الموجز السياساتي رقم 105، أيار/مايو 2021، و "Frontier technologies for smallholder farmers: addressing information asymmetries and deficiencies", Frontier Technology Issues, November 2021.

(14) Sustainable Development Outlook 2020: Achieving SDGs in the Wake of COVID-19: Scenarios for Policymakers (United Nations publication, 2020).

لجميع. فوفقاً لما ورد في تقديرات عن دراسة حديثة، يتعين زيادة مستوى إجمالي الإنفاق على قطاع الصحة في البلدان النامية بمقدار 1,4 تريليون دولار، أو بنسبة 4,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، من أجل تحقيق الرعاية الصحية الأولية للجميع بحلول عام 2030⁽¹⁵⁾. ففيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، تبلغ تكاليف ذلك نسبة 9,7 في المائة و 4,1 و 4,6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في حالة البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، على التوالي. وقدرت منظمة الصحة العالمية أن بإمكان استثمار بهذا الحجم أن ينقذ حياة 100 مليون شخص بحلول عام 2030.

28 - ويعد تعزيز الحماية الاجتماعية عاملاً رئيسياً من العوامل التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر، والأمن الغذائي، والتغذية، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة، والسلام، والعدل، والمؤسسات القوية. وفي إطار التصدي لأزمة كوفيد-19، استحدثت بلدان عديدة تدابير استثنائية في مجال الحماية الاجتماعية، من تقديم إعانات البطالة إلى التحويلات الشاملة، وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج كبيرة. غير أن العديد من هذه التدابير سُحبت بالفعل حتى في الحالات التي لم يتعاف فيها النمو الاقتصادي والعمالة تماماً، وهو ما يعرّض المستفيدين منها لخطر الوقوع في براثن الفقر.

29 - ولا يزال نحو 53 في المائة من سكان العالم محرومين من إمكانية الحصول على أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية، ولا تشمل نظم الحماية الاجتماعية الشاملة قانوناً إلا 31 في المائة من السكان الذين هم في سن العمل⁽¹⁶⁾. وينبغي إيلاء أولوية عليا لتحقيق الغاية 1-3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن نُظم الحماية الاجتماعية الملائمة للجميع على الصعيد الوطني، بما في ذلك حدودها الدنيا بحلول عام 2030، وتحسين نُظم الحماية الاجتماعية ضد الصدمات وتكييفها مع الاقتصاد الرقمي. وتُقدر تكلفة تحقيق الغاية 1-3 في البلدان النامية بنحو 1 000 بليون دولار، أو بنسبة 3-3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁷⁾. وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، تُقدر تكاليف ذلك بنسبة 8,5 في المائة و 3,4 في المائة و 3,2 في المائة في حالة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان من الشريحة العليا، على التوالي. وفي حين أن بعض البلدان النامية تتمتع بهامش تصرف في المجال المالي لوضع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الملائمة على الصعيد الوطني، ستحتاج بلدان أخرى إلى توسيع نطاق هذه الاستحقاقات على مراحل لتشمل جميع سكانها. وينبغي أن يكون الهدف من ذلك هو ضمان قيام جميع البلدان بتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية الملائمة على الصعيد الوطني، بما في ذلك الحد الأدنى من الخدمات، وتحقيق تغطية واسعة لصالح الفقراء والضعفاء بحلول عام 2030، وهو ما يندرج أيضاً في إطار الغاية 1-3.

Fabio Durán-Valverde and others, "Financing gaps in social protection: global estimates and strategies for developing countries in light of COVID-19 crisis and beyond", ILO Working Paper, No. 14 (Geneva, International Labour Organization, 2020).

International Labour Organization, *World Social Protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads – In Pursuit of a Better Future* (Geneva, 2021).

Durán-Valverde and others, "Financing gaps in social protection"

30 - وهناك عدة خيارات لتمويل تنفيذ الغاية 1-3 من أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية. وتشمل إعادة تخصيص النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والإيرادات المساهمة؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ والقضاء على تدفقات التمويل غير المشروعة؛ وإدارة الديون، بما في ذلك الاقتراض، أو إعادة هيكلة الديون القائمة. ويمكن للحكومات أن تستبدل الاستثمارات العالية التكلفة والمنخفضة الأثر بالاستثمارات التي تحقق عائدا اجتماعيا واقتصاديا أعلى، والتي تُحدّد من خلال إجراء استعراضات للإنفاق العام على سبيل المثال، مع القيام في الوقت نفسه بالحد من أوجه عدم كفاءة الإنفاق والتصدي للفساد. ويمكن أن يشمل هذا تحويل مخصصات الميزانية من النفقات العسكرية إلى برامج الحماية الاجتماعية.

31 - ويتعين أن تتعامل نظم الحماية الاجتماعية أيضا مع التحول المستمر لعدد كبير من العاملين نحو العمل على المنصات الرقمية. ولئن كانت هذه الأشكال الجديدة من العمالة تتيح مرونة أكبر للمؤسسات والعاملين وتخفيض تكلفة الخدمات بالنسبة للعملاء، فإنها كثيرا ما تُترجم أيضا، بالنسبة للعاملين، إلى انخفاض في الدخل وزيادة تقلّبه، وارتفاع مستويات انعدام الأمن من حيث الدخل، ووجود ظروف عمل غير ملائمة أو غير منظّمة، وانعدام الحماية الاجتماعية أو محدوديتها. فعلى سبيل المثال، من الصعب تحديد الطرف المسؤول عن المساهمة في حصة رب العمل من التأمين الاجتماعي لأن أيا من الذين يطلبون الخدمات والمنظمين (المنصات الرقمية) لن يعترف بعلاقة عمل تنطوي على مسؤوليات تتعلق بالحماية الاجتماعية.

32 - ويمكن لعدة خيارات سياساتية أن تساعد في معالجة هذه الثغرات. فعلى سبيل المثال، يمكن توسيع نطاق تغطية الأطر التشريعية لتشمل العاملين على المنصات الرقمية، الذين يصنفون بشكل دائم على أنهم متعاقدون مستقلون ويفتقرون بالتالي إلى الحماية الاجتماعية. كما يمكن تخفيض أو إزالة العتبة الدنيا لحجم المؤسسة أو وقت العمل أو الدخل التي تُشترط للمساهمات من أجل توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العاملين وتهيئة أجواء تكافؤ الفرص لجميع أرباب العمل. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الممكن تبسيط المتطلبات الإدارية والتمويلية، على سبيل المثال، باستخدام منصات متنقلة.

جيم - المضي قدما في مسارات مستدامة من أجل حماية الكوكب

33 - سيكون من المهم بشكل خاص خلال مرحلة إعادة البناء بشكل أفضل لتسريع عملية فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، بما في ذلك الزيادات الإضافية في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة). فتغير المناخ هو نتيجة لأكثر من قرن من الزمن من الاستخدام غير المستدام للطاقة وللأراضي، وأنماط الحياة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج. فقد تسبب تغير المناخ في ظواهر جوية قصوى عرّضت الملايين من الأشخاص لانعدام الأمن الغذائي والمائي الحاد، وبالأخص في أفريقيا وآسيا، وأمريكا الوسطى والجنوبية، وفي الجزر الصغيرة وفي منطقة القطب الشمالي.

34 - وتوضح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في تقريرها لعام 2022، العواقب المترتبة عن الإخفاق في كبح ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال التدابير الفعالة⁽¹⁸⁾. فانبعاثات غازات الدفيئة في العالم يجب أن تبلغ ذروتها قبل عام 2025 على أبعد تقدير وأن تتخفض بنسبة 42 في المائة

(18) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability – Working Group II Contribution to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (2022).

بحلول عام 2030، في حين يجب أيضاً خفض غاز الميثان بنحو الثلث في نفس الفترة الزمنية. وهناك خيارات في جميع القطاعات لخفض الانبعاثات إلى النصف بحلول عام 2030، وفقاً لما جاء في التقرير. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى أن توافر السياسات والبنى التحتية والتكنولوجيا الملائمة التي تمكّن من إدخال تغييرات على أنماط الحياة والسلوك يمكن أن يؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة تتراوح بين 40 و 70 في المائة بحلول عام 2050.

35 - وتتفرد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تعاني من ثلث جميع حالات الجفاف، بكونها معرضة لارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية القسوى بسبب اعتمادها على الزراعة البعلية. فالاستثمارات في أساليب ري أحسن يمكن أن تولّد وفورات كبيرة طويلة الأمد في المنطقة وتقلّل من قابليتها للتأثر بتغير المناخ، خاصة وأن حدوث حالة جفاف واحدة يمكن أن تقلل من إمكانات النمو الاقتصادي على الأمد المتوسط بنسبة نقطة مئوية واحدة⁽¹⁹⁾. ويخلف تغير المناخ أيضاً خسائر فادحة في الشرق الأوسط ووسط آسيا، حيث تعاني البلدان الفقيرة والبلدان المتأثرة بالنزاعات أكثر من غيرها من ارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية القسوى. قد أشار تحليل حديث إلى أن الكوارث المناخية في الشرق الأوسط ووسط آسيا تقلّل من النمو الاقتصادي بنسبة 1-2 نقطة مئوية سنوياً على أساس النصيب الفردي⁽²⁰⁾. وفي بلدان هذه المناطق، أصبح من الملحّ تعزيز التأهب للكوارث؛ وزيادة الاستثمار في البنى التحتية للمياه لتحسين قدرتها على الصمود في حالات الجفاف؛ وزيادة الاستثمارات العامة في البنى التحتية القادرة على الصمود؛ وتعميم سياسات التكيف مع تغير المناخ في الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية.

36 - وسوف يتطلب الحد من الاحترار العالمي تحولات كبرى في قطاع الطاقة. وكإجراءات استراتيجية للتصدي للتهديد الذي يشكّله تغير المناخ على الصعيد العالمي، يجب على جميع البلدان أن تزيد من استثمارات في مجالات مثل تطوير البنية التحتية للطاقة النظيفة؛ ومصادر الطاقة المتجددة؛ وتحسين البطاريات؛ والشبكات الذكية؛ وأنواع الوقود الجديد، مثل الهيدروجين الأخضر؛ والمركبات الكهربائية؛ وزيادة أوجه الكفاءة إلى أقصى حد؛ وتكنولوجيات احتجاز الكربون وتحتيته. وقد انخفضت تكلفة الكهرباء المولّدة من مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وأصبحت تنافس الآن بقدر أكبر مصادر الطاقة المولّدة من الوقود الأحفوري. فعلى سبيل المثال، منذ عام 2010، سُجلت انخفاضات مستمرة وصلت إلى 85 في المائة في تكاليف الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والبطاريات. ويؤدي أيضاً تطوير بطاريات الليثيوم ذات التكلفة المنخفضة والطاقة العالية إلى جعل الانتقال إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة أجدى من الناحية الاقتصادية⁽²¹⁾. ويتعين أيضاً زيادة الاستثمار في الشبكات الذكية لجعل مصادر الطاقة المتجددة أقرب منالاً للعملاء على امتداد مسافات طويلة. كما أن تطوير أنواع جديدة من الوقود، مثل الهيدروجين، يتيح كذلك توسيع حصة مصادر الطاقة الخالية من الانبعاثات. ويعدّ تسارع وتيرة تطوير السيارات الكهربائية وتسويقها مجالا آخر من المجالات التي يمكن

(19) صندوق النقد الدولي، *آفاق الاقتصاد الإقليمي: أفريقيا جنوب الصحراء (COVID-19: An Unprecedented Threat to Development)* (Washington D.C., 2020).

(20) Christoph Duenwald and others, "Feeling the heat: adapting to climate change in the Middle East and Central Asia", Departmental Paper (Washington D.C., International Monetary Fund, 2022).

(21) United Nations, "Lithium-ion batteries: a pillar for a fossil fuel-free economy", *Frontier Technology Issues*, July 2021.

أن تؤدي دوراً مهماً في الحد من تزايد درجات الحرارة على الصعيد العالمي. وتظهر التجارب السابقة المستمدة من الأزمة المالية العالمية أن تدابير التعافي الأخضر يمكن أن تسهم في تحقيق معدلات عائد مرتفعة، وتهيئة فرص عمل على الأمد القصير وتوليد وفورات في التكاليف على الأمد الطويل أكثر من الحوافز المالية التقليدية⁽²²⁾.

37 - وتوفر المدن والمناطق الحضرية الأخرى، حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم، فرصاً كبيرة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويمكن تحقيق ذلك بخفض استهلاك الطاقة، واستخدام المباني المراعية للبيئة، ونظم النقل المستدامة، والإمدادات الموثوقة من المياه النظيفة والطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم ضمان الاستثمار في البنى التحتية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ في المناطق الحضرية من أجل الحد من خطر تعطل الأنشطة الاقتصادية، لا سيما وأن تحصين البنى القائمة بعد وقوع حدث مناخي كثيراً ما تترتب عليه تكلفة أعلى.

38 - ويمثل القطاع حوالي ربع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم. فالوصول بصافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر يطرح تحديات ويتطلب استحداث عمليات إنتاج جديدة، والوصول لانبعاثات منخفضة أو صفرية في استخدام الكهرباء والهيدروجين، وعند الضرورة، التقاط ثنائي أكسيد الكربون وتخزينه. ويمكن أيضاً أن تتدرج الزراعة والحراجة وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي ضمن تخفيضات الانبعاثات على نطاق واسع، إضافة إلى إزالة ثاني أكسيد الكربون وتخزينه على نطاق واسع.

39 - ويستهلك الاقتصاد العالمي سنوياً أكثر من 100 بليون طن من موارد الأرض⁽²³⁾. فمن بين جميع المعادن والوقود الأحفوري والفلاتز والكتلة الأحيائية التي تدخل الاقتصاد كل عام، لا يتم إعادة تدوير إلا ما نسبته 8,6 في المائة. وتتجاوز البصمة البيئية العالمية للأمناء الحالية لاستهلاك المواد وإنتاجها قدرة الأرض البيوفيزيائية بمقدار 1,8 مرة⁽²⁴⁾. ويتم توليد حوالي 1,3 بليون طن من النفايات الغذائية كل عام، نتيجة لممارسات غير مستدامة. ويظهر تحليل أجرته مؤخراً منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن أهداف التنمية المستدامة في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي يمكن تحقيقها من خلال توسيع بسيط للإنتاج الزراعي، بشرط أن تصبح النظم الزراعية أكثر استدامة وأن يوزع الغذاء على نحو أكثر إنصافاً في جميع البلدان وداخل كل منها. وفي إطار هذا التصور المستدام، تشهد طرائق الإنتاج تحولاً نحو تكنولوجيات أقل استهلاكاً للموارد ونحو "اقتصاد دائري"، استجابة لتغير أفضليات المستهلكين. وهذا التحول يشمل تركيزاً أكبر على الحفظ والزراعة العضوية، مما يتيح خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتقليل من استخدام الأراضي بحلول عام 2030.

40 - وأظهرت الاستجابة لجائحة كوفيد-19 الإمكانيات الهائلة التي تنطوي عليها التكنولوجيات الرقمية في مجالي الصحة والتعليم. وتوفر التكنولوجيات الرقمية الجديدة أيضاً العديد من الفرص لتحقيق هدف الاستهلاك والإنتاج المستدامين. فالإنترنت، على سبيل المثال، جعلت "العمل من المنزل"، أو العمل

(22) انظر: Cameron Hepburn and others (2020), "Will COVID-19 fiscal recovery packages accelerate or retard progress on climate change?", *Oxford Review of Economic Policy*, vol. 36, issue supplement 1 (May 2020).

(23) Circle Economy, *Circularity Gap Report 2020* (Amsterdam, Ruparo, 2020).

(24) *Sustainable Development Outlook 2020*.

عن بُعد، أمراً يمكننا على نطاق واسع. وكذلك فإن مواصلة تطوير الطباعة الثلاثية الأبعاد والتصنيع بتقنية الطبقات المتتالية سيقبلان من الحاجة إلى تجمع عدد كبير من الموظفين في مكان واحد لأغراض الإنتاج. فهذه التكنولوجيات الجديدة لديها القدرة على تغيير أساليب العمل بشكل جذري وإعادة تحديد الميزة النسبية من خلال تسهيل الإنتاج الفعال المستقل على نطاق واسع وتقريب نظم الإنتاج من المستهلك. وسيسهل هذا الأمر في زيادة كفاءة استخدام الموارد، وزيادة استهلاك المنتجات الرقمية، مما يسهل تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الاستهلاك والإنتاج بمسؤولية. ومن المهم للغاية أن تعزز البلدان النامية نظمها الوطنية للابتكار لكي تكون قادرة على الاستفادة بشكل فعال من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية الجديدة.

41 - ومع تزايد تنفيذ التصنيع من خلال سلاسل الإمداد الموزعة جغرافياً، هناك حاجة إلى أن يخضع هذا الإنتاج لمعايير عالية من التعميم في استخدام الموارد على امتداد جميع مكونات تلك السلاسل. ويمكن أيضاً أن تعمل الحكومات على تصميم عمليات في مجال الشراء العمومي لتعزيز الأهداف المتمثلة في تطوير القدرة على الصمود، والوصول إلى اقتصاد خفيض الكربون، والابتكار. وإضافةً إلى ذلك يمكن أن تشمل مجموعة التدابير الفعالة المراعية للبيئة في إطار إعادة البناء بشكل أفضل فرض ضرائب على الانبعاثات الكربونية أو زيادتها، وتقليص الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري، مما يسمح لأسعار السوق بإرسال إشارات تشجع الاستهلاك والاستثمار المستدامين في المجتمع.

دال - تعزيز التعاون والشراكة المتعددي الأطراف

42 - ينطوي التعاون والشراكة القويان المتعددا الأطراف ل خطة التلقيح العالمية ضد كوفيد-19 على أهمية بالغة لإنهاء الجائحة، ويمكن الاستناد في ذلك إلى نموذج مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19. ومن المهم ضمان إمكانية حصول جميع البلدان النامية بسرعة على اللقاحات والعلاجات وأدوات التشخيص. فكل بلد يستفيد من تعميم اللقاحات بشكل عادل في العالم، وهو ما يمكن أن يساهم في ردع ظهور متحورات جديدة، في حين أن شمة أيضاً واجبا أخلاقيا قويا لضمان عدم الحيولة دون حصول الناس على الأدوية المنقذة للأرواح.

43 - وهناك أيضاً حاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف لضمان تمتع جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بالقدرة على التأهب لمواجهة الأوبئة والمخاطر في المستقبل. فالوقاية من الأوبئة واحتوائها تدرج في المنافع العامة العالمية ويتطلب توفيرهما تنسيقاً دولياً فعالاً. ومن المهم أن تحدد البلدان على المستوى الحكومي الدولي أفضل السبل لتنظيم التنسيق الدولي في هذا المجال، بالاستفادة من الخبرة المكتسبة خلال جائحة كوفيد-19. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، اتخذت جمعية الصحة العالمية مقرر أنشأت بموجبه هيئة تفاوض حكومية دولية من أجل صياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه.

44 - والحجم الهائل لأثر جائحة كوفيد-19، علاوةً على التهديدات التي تشكّلها المخاطر الكارثية الأخرى، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والتي يمكن أن تفرض تكاليف أعلى، كلها عوامل تشير إلى ضرورة تعزيز التعاون والشراكة المتعددي الأطراف.

45 - وتشير التقديرات إلى أن البلدان المنخفضة الدخل سيتعين أن تخصص نسبة 1 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي لتدابير التكيف مع تغير المناخ، في حين أن هذه النسبة هي أعلى بكثير من ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية. غير أن الجائحة قلّصت إلى حد كبير هامش التصرف المالي بالنسبة

للعديد من البلدان النامية، التي من غير المرجح أن تكون لها القدرة المالية لإجراء الاستثمارات اللازمة دون حصولها على دعم أكبر في إطار التعاون المتعدد الأطراف. ففي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في غلاسكو بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تم التأكيد على أن توفير الدعم المالي غير الكافي للبلدان النامية ما زال يشكل أكبر عائق يتعرض تحقيق الهدف المتمثل في الوصول بصافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر بحلول عام 2050. ولم يتحقق بعد الوفاء بالتزامات سابقة تجاه البلدان النامية بمبلغ 100 بليون دولار سنوياً في بداية هذا العقد.

46 - وينفرد هذا الالتزام بأهميته لتقديم التمويل والدعم المؤسسين إلى أشد البلدان النامية فقراً وضعفاً، التي تعد أكثر البلدان معاناة من أثر تغير المناخ رغم أنها أقلها مسؤولية عن التسبب فيه. فللمجتمع العالمي مصلحة مشتركة في ضمان ألا تؤدي تكاليف تغير المناخ إلى تقويض التنمية والاستقرار في أكثر البلدان النامية فقراً وضعفاً. وستتيح الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في مصر في وقت لاحق من عام 2022، فرصة للمجتمع الدولي لتجديد التزامه بتوسيع نطاق الدعم المالي المتعلق بالعمل المناخي في البلدان النامية إلى حد كبير، بما في ذلك الوفاء بالتزامات المتفق عليها سابقاً.

47 - وفي خطتنا المشتركة، يحدد الأمين العام رؤية عن المطلوب لتعزيز إدارة المشاعات العالمية، مثل الغلاف الجوي، والغابات المطيرة، والمحيطات، والصحة على الصعيد العالمي، والاقتصاد العالمي، والمعارف العلمية. ولن يتطلب التصدي لهذه التحديات إنشاء مؤسسات جديدة، بل تجديد الالتزام بالعمل معاً على نطاق المشهد المتنوع للأطراف الفاعلة في المجالات العامة والمدنية والخاصة. وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، ومؤتمر القمة بشأن إحداث تحول في مجال التعليم، المقرر عقده في عام 2022، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023، فرصاً هامة للمجتمع الدولي لرفع مستوى الطموح وإعادة تنشيط التعاون والشراكة المتعددي الأطراف في هذه المجالات الرئيسية.

48 - وللبلدان مصلحة مشتركة في تعزيز قدرة نظام الصحة العامة العالمي من أجل ضمان قدرته على الصمود في وجه الجوائح، مثل كوفيد-19، وغيرها من المخاطر الصحية، والتصدي لها في حالة نشوئها. وينبغي أن يُعتبر تعزيز نُظم الرعاية الصحية في البلدان النامية التي تعاني من نقص خاص في هذا الصدد مهمة على عاتق تلك البلدان وحدها، بل مهمة المجتمع العالمي برمته. ولذا ينطوي تعزيز التعاون والشراكة المتعددي الأطراف على أهمية بالغة لإنجاز هذه المهمة.

49 - وكما أُكِّد في نتائج منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022، فإن إبداء التزام قوي بتخفيف عبء الديون والتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، أمر بالغ الأهمية لاستعادة هامش التصرف في المجال المالي بالنسبة للعديد من البلدان النامية في أعقاب الجائحة، ولاعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لإعادة البناء بشكل أفضل والنهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030. فالكثير من البلدان النامية هي حالياً مكبلة بشدة بالتزامات خدمة الديون، التي تعترض الاستثمار الضروري في إعادة البناء بشكل أفضل. ويتعين اتخاذ تدابير إضافية، تشمل وقفاً اختيارياً لمدفوعات خدمة الديون، وإعادة هيكلة الديون، واستخدام حقوق السحب الخاصة، وذلك من أجل

ضمان أن تكون البلدان النامية مهيأة لإعادة البناء بشكل أفضل مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030. وتعتمد أيضاً بلدان نامية عديدة اعتماداً كبيراً على التحويلات المالية لتمويل استهلاك أسرها المعيشية، وسيشكّل تخفيض تكاليف هذه التحويلات تدبيراً هاماً لتحسين هامش تصرفها في المجال المالي. ويتطلب التغلب على هذه الحواجز تعاوناً فعالاً متعدد الأطراف.

50 - وقد حظيت سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية باهتمام خاص خلال الجائحة بسبب التصور الذي مفاده أن السلاسل المعقدة والطويلة الأمد أدت إلى تقادم تداعيات الجائحة على الصعيد القطري. غير أن البحوث تظهر أن سلاسل الإنتاج والإمداد القصيرة المدة والاكتفاء الذاتي المحلي لا يعني بالضرورة الحد من قابلية الضرر⁽²⁵⁾. فتنوع الموردين، بدلاً من ذلك، يمكن أن يساعد الشركات في الحفاظ على استمرارية خطوط الإنتاج والإمداد في أوقات الأزمات. وبالتالي، ينبغي أن يشمل إعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لعكس مسار السياسات الحمائية مع ضمان متانة سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية وقدرتها على الصمود.

51 - ويواجه العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل نمواً سريعاً في عدد السكان الذين هم في سن العمل على الأمد القصير والمتوسط. ويتيح هذا التغيير الديمغرافي فرصة سانحة لتسريع وتيرة نموها الاقتصادي إذا تسنى للداخلين إلى سوق العمل الحصول على عمالة منتجة في الاقتصاد. ويمكن أن يؤدي تحسين التعاون والشراكة المتعددي الأطراف دوراً رئيسياً في دعم البلدان النامية التي لديها فائض كبير من الشباب الداخلين إلى سوق العمل في اعتماد إصلاحات اقتصادية وهيكلية محدثة للتحويل حتى تتمكن من أن تصبح عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر والانتشار التكنولوجي. أما بالنسبة للعديد من البلدان المتقدمة النمو التي تعاني من شيخوخة سكانها، فإنه أيضاً مقترح جذاب أن يجري تشجيع إنتاج عالمي قوي وروابط سلسلة القيمة مع البلدان النامية التي لديها فائض وفير من العمالة الشابة. وتتيح قدرة البلدان النامية على مواجهة هذا التحدي الديمغرافي وتقديم التوظيف المنتج للعدد الكبير من الشباب المقبلين على أسواق العمل في العقود المقبلة فرصة استثنائية للتنمية بالنسبة للعالم بأسره.

52 - وهناك اعتراف متزايد بأن تشرّد السكان، والمساعدة الإنسانية، والهجرة، تشكّل تحديات عالمية معاصرة لا يمكن حلها إلا بالتعاون الفعال المتعدد الأطراف. فمن المهم أن تستفيد الدول، بما في ذلك في السياق الراهن، من هيكل الحوكمة الحالي الناشئ، مثل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة، لكي يتسنى تسخير فوائد الهجرة وتشرّد السكان على نحو أكثر فعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

53 - وتتضمن خطتنا المشتركة دعوة إلى إعادة النظر في المعايير المستخدمة لقياس الرفاه، بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، الذي لا يعكس التغيرات في الظروف الاجتماعية والبيئية أو يشمل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية مثل أعمال الرعاية وغيرها من الخدمات غير السوقية. وقد أقرّ منذ مدة طويلة بعيوب استخدام إجمالي الناتج المحلي كمقياس للرفاه، ولذا ينبغي التعجيل باتخاذ خطوات عملية لاستكمالها بمقاييس أخرى. فعلى سبيل المثال، يتعين أن تؤخذ في الاعتبار الأضرار التي لحقت بالبيئة جراء أنماط الاستهلاك

Sébastien Miroudot, "Resilience versus robustness in global value chains: some policy implications", (25) in *COVID-19 and Trade Policy: Why Turning Inward Won't Work*, Richard Baldwin and Simon Evenett, eds. (London, Centre for Economic Policy Research Press, 2020).

والإنتاج الحالية عند تأطير سياسات النمو الاقتصادي. وقد أحرزت اللجنة الإحصائية تقدماً كبيراً في هذا الصدد، وتعمل منظومة الأمم المتحدة على وضع مقترحات أخرى لعرضها على الدول الأعضاء.

54 - ومن ثم، يمكن أن يؤدي تعزيز التعاون والشراكة المتعددي الأطراف دوراً رئيسياً في ضمان نجاح جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030. وإذا لم تقم الأطراف المعنية على اختلافها بتشكيل الشراكات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، فإن عملية إعادة البناء بشكل أفضل من غير المرجح أن تحقق النجاح. ومن جهة أخرى، إذا جددت جميع البلدان والأطراف المعنية التزامها بمواصلة تعزيز التعاون والشراكة المتعددي الأطراف، فإن احتمال تحقيق النجاح في هذه العملية سيتحسن إلى حد كبير.

ثالثاً - تعبئة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لإعادة البناء بشكل أفضل

55 - عمل فريق الأمم المتحدة لإدارة أزمة كوفيد-19، بقيادة منظمة الصحة العالمية، ويضم 23 كياناً من كيانات الأمم المتحدة، معاً بشكل وثيق على الصعيد العالمي في تنفيذ استراتيجية ثلاثية المحاور للتصدي لجائحة كوفيد-19 هي كما يلي: (أ) استجابة صحية معززة ينصب فيها التركيز على الخطة الاستراتيجية المستكملة للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19؛ و (ب) استجابة إنسانية بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ و (ج) انتعاش مُحْدَث للتحوّل ومستدام يركّز على أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 بقيادة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي عام 2020، كانت منظمة الصحة العالمية أيضاً واحدة من المؤسسين لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، وهي عملية تعاونية عالمية كبيرة لتتجلب بتطوير وإنتاج اختبارات وعلاجات ولقاحات لمواجهة كوفيد-19 وتوزيعها بصورة عادلة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت منظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بمضافرة جهودهما لتشكيل فرقة عمل القادة المتعددة الأطراف المعنية بلقاحات كوفيد-19 وعلاجاته ووسائل تشخيصه من أجل البلدان النامية، التي تهدف إلى التعجيل بتيسير حصولها على لقاحات كوفيد-19 وعلاجاته ووسائل تشخيصه وذلك بالاستفادة من الحلول المالية والتجارية المتعددة الأطراف، ولا سيما في البلدان المنخفضة والبلدان المتوسطة الدخل.

56 - وتعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية جاهدة للمضي قدماً في توزيع اللقاحات في 145 بلداً من خلال كوفاكس، ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، وذلك بقيادة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. فحتى منتصف كانون الثاني/يناير 2022، شحن مرفق كوفاكس ما يقرب من بليون لقاح إلى 144 بلداً وحصل على 2,8 بليون جرعة من الاتفاقات الممولة والتبرعات المؤكدة. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز حتى الآن، لا تزال إمكانية الحصول على اللقاحات على الصعيد العالمي متفاوتة ويتعين تقديم مزيد من الدعم لضمان المساواة في التلقيح في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2021، لم تتجاوز نسبة من حصلوا على تطعيم كامل من سكان البلدان المنخفضة الدخل 2,6 في المائة. وتهدف منظمة الصحة العالمية إلى تطعيم 70 في المائة من سكان العالم بالكامل بحلول منتصف عام 2022. ولتحقيق هذه الغاية، أنشأت منظمة الصحة العالمية مجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19، الذي من أهدافه التوصل إلى تقاسم الملكية الفكرية. واستشرافاً للمستقبل، من المهم أن تستمد جميع الأطراف المعنية دروساً من محدودية توافر اللقاحات

الفعالة لمعظم أنحاء العالم النامي بعد مرور عامين من بدء الجائحة، بما في ذلك ضرورة التوسيع الاستراتيجي لنطاق قدرات إنتاج اللقاحات في جميع أنحاء العالم.

57 - وعلى الصعيد القطري، تولّى منسكو الأمم المتحدة المقيمون قيادة جهود الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة وإعادة البناء بشكل أفضل. فقد أعدت خطط استجابة في 139 بلدا وإقليما دعماً لتقديم الخدمات الأساسية، وتعزيز خدمات الحماية الاجتماعية، وحماية فرص العمل والعمال ذوي القابلية للتضرر، والحفاظ على التماسك الاجتماعي. وشددت الاستراتيجية الواردة في تلك الخطط بوجه خاص على ضرورة كفالة أن تُصمّم عملية التعافي الوطنية في البلدان المستفيدة من البرنامج ابتغاء الاستفادة من فرص إعادة البناء بشكل أفضل، والسعي إلى إيجاد فرص لإحداث تغيير مجتمعي مفضّل إلى التحوّل. وتتماشى خطط الاستجابة تلك على نحو وثيق مع أهداف التنمية المستدامة وتشمل التركيز على الانتعاش المراعي للبيئة والرقمنة وإشراك الجميع.

58 - وعلى الصعيد العالمي، يلقي هذا الجهد الدعم من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها الذي أطلقه الأمين العام، ويتمثل الهدف منه في مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط في إعادة البناء بشكل أفضل في سياق معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وفي عام 2020، أطلقت منظومة الأمم المتحدة أيضاً قائمة للحلول من أجل دعم عمل الصندوق الاستئماني. وتتألف القائمة من 206 برامج، قيّمها المنسقون المقيمون بأنها أهم المشاريع المستمدة من خطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية والتي وضعتها 104 بلدان مستفيدة من البرنامج، وأكثرها إلحاحاً وافتقاراً إلى التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع نظام عالمي للرصد للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الدعم.

رابعاً - خلاصة

59 - إن إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030 سيتطلب أن تعتمد البلدان سياسات تعزز القدرات البشرية والاجتماعية والاقتصادية وقدرات الكوكب على الصمود والاستثمار فيها، علاوة على مواصلة التركيز بقوة على تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد أظهرت أزمة كوفيد-19 أن الحكومات وسائر الأطراف المعنية قادرة على اتخاذ إجراءات حازمة على نحو استثنائي، عندما تُدعى إلى ذلك. وسيتطلب البناء بشكل أفضل في أعقاب الجائحة بذل جهود استثنائية مماثلة.

60 - وينبغي أن ينصب الاهتمام بوجه خاص في عملية إعادة البناء بشكل أفضل على اعتماد سياسات تؤدي إلى إحداث تحولات جذرية صوب تحقيق التنمية المستدامة؛ والقضاء على الفقر والجوع؛ وكبح أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين؛ واتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة لمواجهة تغير المناخ، مع وقف أوجه فقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي.

61 - وقد أظهر تفشي جائحة كوفيد-19 أن النظام العالمي لا يكون قوياً إلا بقدر قوة أضعف حلقاته. ويعني ذلك أن زيادة تعزيز التعاون والشراكة المتعدّدي الأطراف أمر ذو أهمية حاسمة لتحقيق تعافٍ مستدام ومرن للبلدان، على المستوى الفردي أو الجماعي. ويجب تسخير تجربة كوفيد-19 في تجديد روح التعاون المتعدد الأطراف وجوهره، بما في ذلك تفعيل المؤسسات الدولية التي تدعمه.

62 - ومع شروع الدول الأعضاء في عملية إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 مع التعجيل بوتيرة تنفيذ خطة عام 2030 في السنوات المتبقية من عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فلعلها تود أن تنظر في التوصيات التالية:

(أ) الإنصاف في إتاحة اللقاحات لجميع البلدان أمر لا غنى عنه لتحقيق تعافٍ مستدام وإعادة البناء بشكل أفضل. ويتطلب ذلك من جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات أن تكفل الحصول على اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص وغيرها من الأدوات الصحية وتوزيعها في الوقت المناسب وبإنصاف لسد الفجوة في التطعيم، تمشياً مع استراتيجية منظمة الصحة العالمية لتحقيق التطعيم العالمي ضد كوفيد-19؛

(ب) ولكي يتسنى أن تصبح مبادرة إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 مستدامة، على البلدان أن تتجنب العودة إلى أنماط وأنشطة الاستثمار الماضية "بأساليب العمل المعتادة" وأن تتجه نحو إضفاء مزيد من الإنصاف الاجتماعي والاستدامة البيئية على اقتصاداتها. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تتولى الحكومات قيادة إجراء التغييرات المُحدثة للتحوّل. وهناك حاجة إلى تغييرات فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية والإدماج، ومنظومات الطاقة والغذاء، والعلاقة الكلية للاقتصاد بالبيئة، واستخراج الموارد الطبيعية واستخدامها، علاوةً على اتباع معايير مختلفة لقياس الرفاه والتقدم. وتتطلب هذه التغييرات الموارد الكافية المستمدة من مجموعة تدابير الإنعاش وكذلك من خلال التعاون الدولي؛

(ج) يمثّل التركيز بقوة على الحد من تفاوت الدخل في المجتمع عاملاً أساسياً في القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام 2030، مع مساهمته أيضاً في تحقيق أهداف أخرى متعددة؛

(د) يتطلب التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 أن تعمل البلدان على معالجة عدم المساواة بين الجنسين على المدى الطويل في المجتمع. فإذا تسنى سد الفجوة بين الجنسين في معدل المشاركة في القوى العاملة، يمكن أن يشكّل ذلك عاملاً قوياً من العوامل المحركة لزيادة نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بما في ذلك في البلدان التي تواجه شيخوخة سكانها؛

(هـ) يجب أن تكثّف جميع البلدان جهودها المبذولة لمكافحة خطر تغير المناخ على الصعيد العالمي. فالتدابير غير المكتملة لم تعد خياراً متاحاً. وسيطلب ذلك أن تلجأ البلدان إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية للطاقة النظيفة، ومصادر الطاقة المتجددة، والبطاريات المحسّنة، والشبكات الذكية، والمركبات الكهربائية، وتكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه؛

(و) ستتيح الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، المزمع عقدها في مصر في وقت لاحق من عام 2022، فرصة كبيرة للمجتمع الدولي لتجديد التزامه بتوسيع نطاق الدعم المالي المتعلق بالعمل المناخي في البلدان النامية؛

(ز) تميّز زيادة الاستخدام الدائري للموارد في الاقتصاد عاملاً أساسياً لمنع مزيد من التدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية. ويمثّل الهدف النهائي من ذلك في إنشاء حيز عمل للبشرية أمن إيكولوجيا وعادل اجتماعياً، تؤدي فيه جميع البلدان دوراً محورياً؛

(ح) من الأهمية بمكان أن تتخذ جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، التدابير القانونية والسياساتية والمؤسسية اللازمة لتمكينها من أن تعيد، بشكل أفضل، بناء أنظمة الحماية الاجتماعية والرعاية

الصحية، في إطار استراتيجيتها للتعافي من جائحة كوفيد-19 والنهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030 بحلول عام 2030. ويشمل ذلك أيضا تعزيز التضامن الدولي مع البلدان النامية، والتحقق من أن تكون نظم الحماية الاجتماعية قادرة على التأقلم مع التحول الجاري صوب الاقتصاد الرقمي؛

(ط) بالنسبة للمناطق والبلدان التي يُتوقع أن تسجل ارتفاعاً في معدل نمو عدد سكانها الذين هم في سن العمل، سيكون من المهم أن تعتمد إصلاحات مُحدثة للتحول وأخرى هيكلية حتى تتمكن من أن تصبح عامل جذب حقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيات المراعية للبيئة. ويتيح الاستعانة بمصادر خارجية في الإنتاج والسلاسل العالمية للقيمة للبلدان النامية التي تشهد نمواً سريعاً في سكانها الذين هم في سن العمل فرصة كبيرة لمعالجة أوجه التفاوت المتوقعة في اليد العاملة المتاحة على الصعيد العالمي في جميع المناطق والبلدان؛

(ي) أظهرت جائحة كوفيد-19 فوائد الثورة الرقمية، التي تتيح فرصة هائلة لمجالي الصحة والتعليم. وفي الوقت نفسه، يجب سد الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب ومختلف الفئات السكانية، بما في ذلك بين النساء والرجال؛

(ك) من المهم أيضاً زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا وتعزيز بناء القدرات، مع عدم إغفال أن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات هما من بين الأولويات الرئيسية للبلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030؛

(ل) من الضروري معالجة سد الفجوات في التمويل وتزايد مخاطر الديون، وذلك على سبيل المثال بجمع الموارد من جميع مصادر التمويل وضمان إنفاق هذه الموارد بشكل سليم ومساهمتها في التنمية المستدامة؛

(م) إبداء التزام قوي بتخفيف عبء الديون والتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، أمر بالغ الأهمية لاستعادة هامش التصرف في المجال المالي بالنسبة للعديد من البلدان النامية في أعقاب الجائحة، ولاعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لإعادة البناء بشكل أفضل والنهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030؛

(ن) لمنظومة الأمم المتحدة دور رئيسي تؤديه في دعم البلدان المستفيدة من البرامج في إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030. ويتطلب هذا المسعى تجديد جميع كيانات الأمم المتحدة لالتزامها بالعمل معاً على نحو أوثق في كل جانب من جوانب عمليات التخطيط للأنشطة القطرية وبرمجتها وتنفيذها، وفي إقامة شراكات فعالة مع الدول الأعضاء على جميع المستويات.